الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية

عنوان المذكرة:

تحليل أثر الواردات الغذائية على الميزان التجاري الجزائري

للفترة 2000-2018

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي تخصص:

إقتصاد دولي

من إعداد الطالبة:

- بن يربح هاجر

تحت إشراف:

د.شرقرق سمير

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الصفة	الجامعة
بلارو علي	مقيم أول	20أوت1955 سكيكدة
شرقرق سمير	مشرفا	20أوت1955 سكيكدة
صيد فاتح	مقيم ثاني	20أوت1955 سكيكدة

السنة الجامعية 2019-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء:

أهدي عملي المتواضع إلى شمعت عمر، بلسم جراحي، أمل حياتي وبسمة دنيتي

إلى من سرى حبها في جسدي، إلى من غمرتني بحنانها وأحاطتني بدعواتها

وإلى من كانت أروع ما وهبني الخالق عز وجل إلى من لا تكفيها كل الكلمات قدرها

" أمي الحبيبة "رعاها الله وحفظها".

-إلى الغالي الذي أقتبست منه لقبي إلى المرشد الموجه الذي فتح لي درب الحياة

وأنار لي طريق لتخطي الصعوبات "أبي الغالي"

-إلى أخي "حسام" إن تكلمت عنك فإن الكلمات دائما تضيق وتتبعثر الحروف

دائما فلا أستطيع أن اجمعها لأقولها فيك وأكاد أدفع الكلمات دفعا

حتى تصدر إليك ما في قلبي من الوجد والشكر أنت سندي وقوتي دمت فخرا لنا نعتز به.

إلى من تقاسمت معهم دروب الحياة وأحببتهم حتى الممات أخوتي : ياسر، علاء، أميرة ، سارة.

-إلى صديقاتي : فطيمة، حليمة، كنزة، إيمان،

-إلى لكل من دعمني في إنجاز هذه المذكرة ، عبدو، جود، عبد المعز.

وإلى كل الذين يسعهم قلبي ولم تسعهم أوراق مذكرتي هذه

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي هذا

هـــاجـــــــــــر

بالعربي inArabic

الشكر

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾، فالحمد لك حتى ترضى والحمد لك إذا رضيت.

وأسألك الله أن تجعل عملي هذا صالحا لوجهك الكريم وأن تنفعني به وتنفع كل من يقرأه.

أتقدم بالشكر لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة ثم أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل.

شرقرق سمير

على إشرافه ومساعدته بتوجيهاته وإرشاداته التي كان لها بالغ الأثر على هذا العمل

كما لا يفوتني أن أتقدم إلى أعضاء لجنة المناقشة مسبقا على قبولهم مناقشة هذا العمل وكذلك إلى من ساعدني.من قريب أو بعيد لو بالدعاء.

الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر الواردات الغذائية على الميزان التجاري حيث تعكس نسبة الصادرات الغذائية إلى إجمالي الصادرات عجز الاقتصاد عن توليد فائض في السلع الغذائية، ولقد توصلنا من خلال هذه الدراسة أن الواردات الغذائية من بين أهم السلع المستوردة من طرف الجزائر، حيث ان فاتورتها في تزايد مستمر خلال السنوات الأخيرة ولذلك نوصي بزيادة الاستثمارات في مجال الصناعة للمواد الغذائية المصنعة ونصف المصنعة وكذلك اتخاذ تدابير وإجراءات كفيلة بترشيد استهلاك المواد الغذائية لكافة.

الكلمات المفتاحية :الميزان التجاري – الواردات الغذائية –الجزائر–الصادرات.

الفهرس

الموضوعات	رقم الصفحة
الإهداء	
الشكر	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
مقدمة	أ
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول الميزان التجاري والواردات الغذائية	
تمهيد	6
المبحث الأول: ماهية الميزان التجاري	7
الطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري وأقسامه	7
المطلب الثاني: التوازن والاختلال في الميزان التجاري	8
المطلب الثالث: أسباب الاختلال في الميزان التجاري	10
المطلب الرابع: الأنواع والعوامل المؤثر على الميزان التجاري	11
المبحث الثاني: مفاهيم حول الواردات	14
المطلب الأول: تعريف الواردات والعوامل المؤثرة على حجم الطلب	14
المطلب الثاني: أهمية الواردات في التجارة الخارجية	15
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على حجم الطلب على الواردات	16
خاتمة الفصل الأول	18
الفصل الثاني: دراسة تحليلية للواردات الغذائية والميزان التجاري الجزائري من 2000إلى 2018	
تمهيد	20
المبحث الأول: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.	21
المطلب الأول: الدراسات السابقة.	21
المطلب الثاني: القيمة المضافة.	22
المبحث الثاني: تحليل تطور الواردات الغذائية والميزان التجاري.	28
المطلب الثاني: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2018.	28
المطلب الثاني: تحليل تطور الواردات الغذائية خلال الفترة 2000-2001.	28
الخاتمة الفصل	33
الخاتمة العامة	35
قائمة المصادر والمراجع	39

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
1	هيكل الصادرات الجزائرية من 2000إلى 2018	22
2	هيكل الواردات الجزائرية من 2000إلى 2018	25
3	تطور رصيد الميزان التجاري من 2000 إلى 2018	27
4	تطور الواردات الغذائية من 2000 إلى2018	29
5	تطور 'نتاج الحبوب من 2000 إلى 2018	30
6	توزيع الواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية من 2000 إلى 2018	31

المقدمـــــــــــة

مقدمة:

-رغم امتلاك الجزائر العديد من المقومات الزراعية قد لا تتوفر عليها الكثير من الدول إلا إنها تواجه أزمة في المواد الغذائية مما يستدعي إلى الاستيراد لتغطيته، مما ينتج عليه الكثير من المشاكل الاقتصادية.

-ولقد أصبح الآن أكثر مما سبق خطورة الاعتماد على الخارج في تأمين حاجات السكان من المواد الغذائية، حيث أصبح من ضروريات الأمن القومي وأهم مقومات حرية القرار السياسي لأي مجتمع أن يحقق حد أدنى على الأقل من الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساسية ، فمن بين أهم السلع الإستراتيجية المساهمة بشكل كبير في حدوث الفجوة الغذائية هي الحبوب ، م ما يستدعي العمل السريع والجاد والإيجاد بدائل عن الإستراد ، ومن أجل تقليص العجز في الميزان التجاري بسبب زيادة حجم الواردات الغذائية من سلع غذائية وما تابعها، حيث يع رف الاكتفاء الذاتي بأنه قدرة المجتمع على الاعتماد الكامل على الموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجات محليا أي إنتاج المواد الغذائية بكميات كافية تغني البلد عن الاستيراد من الخارج .

-إن تطرقنا لمشكلة الواردات الغذائية التي تعاني من فاتورته الضخمة ميزانية الدولة والناجمة عن سياسات استيراد غير مدروسة وغير موفقة ، وتأثيرها على الميزان التجاري الجزائري الذي شهد مؤخر عجزا كبيرا بسبب زيادة كمية الاستيراد للمواد الغذائية ، حيث تجاوز الجانب المدين الدائن في الميزان، أي تجاوز الطلبات المستحقة على الدولة للدول الأخرى(التزامات الدولة مع الخارج).

-والمفارقة هنا تكمن في أن المعروض المحلي من السلع الغذائية يبقى عاجزا حتى عن تلبية الطلب المحلي منه خصوصا المنتجات الرئيسية ذات الاستهلاك الواسع، وبالتالي وحفاظ على مسألة توفير الأمن الغذائي على المستوى الوطني يتم اللجوء لتغطية مقدار هذا العجز إلى الاستيراد من جانب آخر ، فالمتتبع للتركيبة القطاعية للاقتصاد الجزائري يلاحظ جليا أنه اقتصاد ريعي يعتمد في مداخليه من العملة الصعبة على صادرات المحروقات والتي تقدر بحوالي 98% تقريبا من إجمالي الصادرات ، مما يجعل عملية الاعتماد على الواردات الغذائية أمر شديد الخطورة على الميزان التجاري على المدى الطويل والمتوسط ، خصوصا في ظل ما تشهده أسعار البترول من تراجع كبير في حدود 50دولار للبرميل (سنة 2016 وبداية 2017).

- إن قصور العرض الغذائي المحلي، اتساع حجم الفجوة الغذائية وارتفاع أسعار المواد الغذائية في السوق المحلي المصاحب بانخفاض أسعار البترول كلها عوامل كفيلة بدق ناقوس الخطر على الأمن الغذائي الوطني والاجتماعي للجزائر وما يصاحبها من تداعيات خطيرة وعليه يحاول هذا البحث الإجابة عن الإشكالية التالية:

*ما مدى تأثير الواردات الغذائية على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2018؟

إلى جانب هذه الإشكالية الرئيسية ومن أجل الإلمام بموضوع الدراسة قمنا يطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الميزان التجاري؟ ومحدداته؟
- ما هي الواردات الغذائية؟ وفيما تتمثل أهميتها؟
- ما مدى تأثير الواردات الغذائية على الميزان التجاري في الجزائر بصفة خاصة؟

الفرضيات:

قمنا بوضع الفرضيات التالية:

1 -الواردات الغذائية تؤثر بشكل كبير على الميزان التجاري الجزائري.

2 -توجد علاقة متبادلة بين الواردات الغذائية والميزان التجاري الجزائري.

3 -يرتبط رصيد الميزان التجاري بأسعار الواردات الغذائية.

أسباب اختيار الموضوع:

- لأنه يعتبر من المواضيع الحيوية والمهمة في مظهرها المعقدة في تحليلها ودراستها .
- ولأن الموضوع يندرج في إطار التخصص فنحن مستهدفون بهذه التساؤلات أكثر من غيرنا، كل هذا حفزنا على دراسة هذا الموضوع.
- الحرص على دراسة الواردات الغذائية والميزان التجاري ومعرفة تأثير الأول على الثاني.
- الرغبة الشخصية للبحث في مختلف التطورات الحاسمة التي مرت بها الواردات الغذائية الجزائرية.

منهجية الدراسة:

من أجل دراسة الإشكالية، موضوع البحث، وتحليل أبعادها، جوانبها، ونتائجها وللإجابة على أسئلة البحث وإثبات صحة الفرضيات ثم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، للمعطيات الخاصة بالجزائر لإبراز العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة،

صعوبات الدراسة:

- تضارب المعطيات والإحصائيات المتعلقة بميزان التجاري الجزائري والواردات الغذائية.
- صعوبة الحصول على التقارير والإحصائيات الرسمية خصوصا فيما يتعلق بالفترة 2000-2018
- نقص المراجع خاصة المتعلقة بالواردات الغذائية.
-

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على ماهية الميزان التجاري والواردات الغذائية.

- محاولة دراسة أسعار بعض المواد الغذائية وتأثيرها على توازن الميزان التجاري.

- محاولة معرفة صيغة الميزان التجاري من خلال توضيح هيكل الصادرات والواردات.

- معرفة مدى تأثير الميزان التجاري الجزائري بالواردات الغذائية.

أهمية الدراسة:

- تعتبر الواردات الغذائية بالغة الأهمية ولا يمكن الاستغناء عنها حيث تغطي للتجارة الخارجية الفرصة لكل دولة في الحصول على بعض السلع التي لا تتوفر لديها، أما الميزان التجاري فتمكن أهمية في أنه المؤشر الرقمية للوضعية الخارجية للدول .

- وتتجلى أهمية الدراسة في إبراز أثر الواردات الغذائية على الميزان التجاري الجزائري، حيث ركزنا على إبراز أسعار بعض المنتجات الغذائية في عملية الاستيراد في الاقتصاد الجزائري، ولما لذلك من أثر على الاقتصاد الوطني.

حدود الدراسة:

-حددت الدراسة في إطار مكاني وزماني حيث حصرت الدراسة في الجزائر قصد إبراز التأثيرات التي تحدثها الواردات الغذائية على الميزان التجاري، أما بالنسبة للإطار الزمني تستدعي الدراسة الأخذ بوضعية الميزان التجاري من خلال الفترة2000-2018.

هيكل الدراسة:

قصد الإجابة على التساؤلات الواردة ضمن إشكالية الدراسة واختيار الفرضيات ثم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين هما نظري والآخر تطبيقي كالتالي:

الفصل الأول: الإطار النظري للميزان التجاري والواردات الغذائية: حيث قمنا بتقسيمه إلى مبحثين كالآتي:

*يتناول المبحث الأول من هذه الدراسة ماهية الميزان التجاري أما المبحث الثاني يتناول ماهية الواردات الغذائية.

*الفصل الثاني: تحليل الميزان التجاري والواردات الغذائية: ثم تقسيم هذا الفصول إلى مبحثين: تطرق المبحث الأول إلى الدراسات السابقة للموضوع والقيمة المضافة، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى الدراسة التحليلية للميزان التجاري والواردات الغذائية.

الفصل الأول:

الإطار النظري للميزان التجاري و الواردات الغذائية

مقدمة:

من المعلوم أن لكل دولة معاملاتها الخارجية التي ينتج عنها استحقاقات يتعين تسويتها عاجلا أم آجلا والتزامات يجب الوفاء بها تجاه الغير وفي تاريخ معين، ومن هنا كان من ضروري إعداد بيان كافي وشامل تسجل فيه مالها على الخارج من حقوق وما عليها من التزامات ، وهذا البيان هو ما يسمى بميزان المدفوعات هذا الأخير يعطي صورة واضحة عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني ، وكذلك تأثير المعاملات الخارجية على الاقتصاد الوطني، وقد يقدم أفراد مقيمون بدولة ما خدمات إلى أفراد أو مشروعات من الدول الأخرى، كما قد يتلقى الأفراد المقيمون بتلك الدولة خدمات من أشخاص غير مقيمين مما يترتب عن ذلك صادرات وواردات ومن بين هذه الواردات نجد الواردات الغذائية حيث تتأثر هذه الأخيرة على الميزان التجاري تأثيرات إيجابية وأخرى سلبية ولتفسير هذا ثم التطرق إلى مدخل أو الإطار المفاهيمي للميزان التجاري في المبحث الأول وماهية الواردات في المبحث الثاني وبهذا قد قسمنا الفصل الأول إلى قسمين.

المبحث الأول: ماهية الميزان التجاري.

يعتبر الميزان التجاري حساب من حسابات ميزان المدفوعات ويقصد به رصيد العمليات التجارية الصادرات و الواردات السلعية.

المطلب 01: مفهوم الميزان التجاري و أقسامه.

الفرع 01: مفهوم الميزان التجاري.

يمثل الميزان التجاري صافي إيرادات الواردات والصادرات للدولة ، حيث أن أسعار الصادرات تكون بالعملة المحلية في حين أسعار الواردات تكون بالعملة الأجنبية[1]، ويسمى أيضا بالميزان السلعي حيث يسجل فيه الصادرات و الواردات السلعية أي على العمليات التجارة الخارجية بمعناها الدقيق و لذلك تسمى بالتجارة المنظورة تقيد الصادرات في الجانب الدائن حيث يترتب على عملية التصدير زيادة في تدفق العملة الأجنبية داخل الدولة ويتم تقييد الواردات من السلع في الجانب المدين باعتبار عملية الاستيراد وتعبر عن خروج العملة الأجنبية من الدولة[2].

هو من أهم أجزاء ميزان المدفوعات ويطلق عليه اسم ميزان التجارة المنظورة وهو يمثل حصيلة الفرق الجبري بين مجمل الصادرات و مجمل الواردات الدولية وهي تزيد من الادخار و القدرة على نمو الاقتصاد ، عندما تكون نتيجة الفرق موجبة وتنقصها عندما تكون سالبة وهذا الميزان يشكل أهم فقرات ميزان المدفوعات حيث إن الدولة تعتمد عليه لقياس مدى متانة الاقتصاد و قوته و تطوره .

بمعنى أن الميزان التجاري هو احد مكونات أو الأجزاء المكونة لميزان المدفوعات وهو الفرق بين قيم الصادرات و الواردات للبلد المعنى و يعبر عنه بالمعادلة التالية:

رصيد الميزان التجاري = إجمالي صادرات البلد ا – إجمالي واردات البلد ب

حيث نسجل فيه كل عمليات دخول و خروج السلع المادية عبر الحدود الجمركية من وإلى البلد ويقصد بالسلع كافة البضائع المنقولة التي تتغير ملكيتها بين المقيم و الأجنبي مهما كانت طبيعة هذه البضائع.

إن جميع المعاملات التجارية المنظورة تحدد بشكل بسيط ودقيق إلى حد ما غير انه من الضروري إجراء تعديلات في القيمة حتى تسهل عملية تكييف الإحصاءات الجمركية لشروط ميزان المدفوعات وهي إعادة الحسابات والواردات من أسعار إلى أسعار ، بمعنى انه يتم تقويم الصادرات والواردات على أساس كما نص عليه صندوق النقد الدولي بحيث تسجل الصادرات في الجانب الدائن لأنها تشكل إيرادات من الخارج ، إما الواردات فتسجل في الجانب المدين لأنها تشكل مدفوعات الخارج.

1- عدنان تايه النعيمي: **إدارة العملات الأجنبية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، ص76.

2- إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة : **مبادئ الاقتصاد الدولي**، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية ،مصر، ط1، 2007.

يشكل الفرق بين مجموع الصادرات و الواردات (رصيد الميزان التجاري) عموما بأخذ إحدى الحالات الثلاثة.

حالة التوازن: وهي الحالة التي تساوي فيها قيمة الصادرات و قيمة الواردات وهذه الحالة نادرة الحدوث.

حالة العجز: يكون الميزان التجاري سالب وهي الحالة التي تكون فيها الواردات اكبر من الصادرات.

حالة الفائض: يكون فيها الميزان التجاري موجب و هي الحالة التي تكون فيها الصادرات اكبر من الواردات.

إن الميزان التجاري جزء أساسي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الإنتاجي و هيكل هـ في الدولة حيث انه لما يحدث عجز في النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف تنوعه، وضعف القدرة الإنتاجية فيه، أو ضعف درجة مرونته على تلبية احتياجات الاقتصاد تلجا الدولة للاستيراد لسد حاجات اقتصادها ، إلى جانب إن عدم مقدرة هذه الدولة على توسيع نشاطها الإنتاجي و تنويعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الإنتاج من اجل تشجيع عملية التصدير مما يؤدي بدوره إلى عجز في ميزانها التجاري[1].

الفرع 02: أقسام الميزان التجاري:

ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين:

1- الميزان التجاري السلعي:

ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة ويضم كافة السلع و الخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا (الصادرات و الواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية).

2- الميزان التجاري الخدمي:

ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة و هو يضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل ، السياحة، التامين، عوائد رأس المال)[2].

المطلب 02: التوازن و الاختلال في الميزان التجاري:

بالرغم من أن حالة الاختلال في الميزان التجاري تحدث بصفة مستمرة، في حين نجد أن حالة التوازن نادرا ما تتحقق في الواقع، إلا أن كل دول العالم تحاول الوصول إلى توازن في ميزانها التجاري من خلال محاولتها تقييد وارداتها السلعية قدر الإمكان ، والعمل على زيادة صادراتها من اجل الوصول إلى حالة التوازن وهي الحالة التي يتحقق من خلالها الاستقرار الاقتصادي داخليا وخارجيا .

1- حسن فليح خلف: **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر الأردن،ط1، 2001، ص25.

2- عادل أحمد حشيش: **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النشر، الإسكندرية، مصر،ط1 ، 2000، ص97.

الفرع 01: التوازن في الميزان التجاري:

يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الجانب المدين في الميزان مع الجانب الدائن في الميزان، أي تساوى الطلبات المستحقة على الدولة من الدول الأخرى مع حقوق الدولة تجاه العالم الخارجي ، أي إن حالة التوازن تتحقق عندما يكون:

الإنتاج المحلي + الواردات = الطلب المحلي + الطلب الخارجي.

الطلب المحلي + الطلب الخارجي = المنتجات المحلية.

معناه الإنتاج المحلي + الواردات = الطلب المحلي + الطلب الخارجي.

فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية وحالة التوازن هذه تعنى عدم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغيير (ثبات الأسعار) ، والذي يتحقق من خلال التوازن الداخلي و نتيجة لهذا التوازن تتجه أسعار الصرف للثبات و عدم التغير ارتفاعا وانخفاضا (يتحقق توازن خارجي) ، وبالتالي تحقيق توازن اقتصادي داخلي و خارجي[1].

الفرع 02: الاختلال في الميزان التجاري:

يحدث الاختلال في الميزان التجاري في حالة زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن أي عند زيادة حقوق الدولة المترتبة على طلباتها من الدول الأخرى وتسمى هذه الحالة بحالة الفائض في الميزان التجاري ، ويسمى عجزا عندما يتجاوز الجانب المدين الدائن في الميزان أي تجاوز الطلبات المستحقة على الدولة للدول الأخرى (التزامات الدولة مع الخارج) .

ومن الملاحظ إن المشكلات في الاختلال تبرز بشكل اكبر في حالة العجز حيث أن الفائض في الميزان التجاري للدولة يؤدي إلى ارتفاع أرصدة الدولة التي يتحقق فيها الفائض ، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصرف مقارنة بالعملات الأجنبية و هو ما يجعل أسعار صادراتها مرتفعة قياسا بأسعار السلع المنتجة في الدول الأخرى، وبالتالي تتأثر الدولة سلبا و تتراجع صادراتها ما يؤثر أيضا سلبا على الإنتاج المحلي، والدخل، والتشغيل و يستمر هذا الأثر السلبي إلى حيث يتحقق التوازن من جديد بين الصادرات والواردات من خلال الانخفاض في الصادرات والزيادة في حجم الواردات حتى الوصول إلى حالة التوازن بين الصادرات والواردات[2].

فتحقيق فائض في الميزان التجاري للدولة في ظل ظروف اقتصادية ملائمة يدل دلالة جيدة على متانة المركز الاقتصادي للبلد و المتمثلة في التوظيف التام للموارد الاقتصادية و تحقيق التمنية الاقتصادية و إتباع سياسة تجارية محكمة تعمل على تنمية الصادرات إما أذا تحقق الفائض في ظل ظروف اقتصادية غير ملائمة مع

1- حسن فليح خلف: **العلاقات الاقتصادية الدولية**، ص ص 124-125.

2- المرجع نفسه: ص234.

اعتماد الدولة على سياسة تقييد الواردات مع حماية الإنتاج المحلي فالفائض المحقق في الميزان التجاري في هذه الحالة يدل على نجاح البلد و تفوقه في تطبيق السياسات القصيرة المدى و بالتالي حصول المزيد من الاختلال في النشاط الداخلي للبلد [2].

في حين تزداد حدة العجز في الميزان التجاري في الدول المتخلفة نتيجة لاتجاهها نحو تحقيق التنمية حيث تزداد حاجتها إلى استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لإقامة المشروعات الإنتاجية نتيجة لضعف قدرتها على إنتاج هذه السلع، بالإضافة إلى حاجتها إلى السلع الوسطية التي يتم من خلالها تشغيل المشروعات بالإضافة إلى احتياجاتها الاستهلاكية في ظل تزايد الطلب ومجمل هذه الأسباب تجعل الدول النامية تعاني من عجز في موازينها التجارية .

المطلب 03: أسباب الاختلال في الميزان التجاري.

تتعدد أسباب الاختلال في الميزان التجاري باختلاف الدول والظروف المحيطة بها بالإضافة إلى الخصائص المميزة لفترات الاختلال ويمكن التمييز بين الأسباب الاقتصادية والأسباب غير الاقتصادية في الأتي:

الفرع 01: الأسباب الاقتصادية: و تتمثل في الأتي:

1- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: نظرا لقوة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف و الميزان التجاري فانه إذا كان سعر الصرف عملة دولة اكبر من قيمتها الحقيقية فيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع ، وبالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدول والعكس صحيح في حالة تحديد سعر الصرف العملة المحلية بأقل من قيمتها مما يؤدي إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات و بالتالي يحدث اختلال أيضا في الميزان التجاري للدولة .

2-أسباب هيكلية : هي الأسباب المتعلقة بالهيكل الاقتصادي الوطني ، وخاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات وهذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية ، حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي ، أي اعتماده على سلعتين و تتأثر صادراتها الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية.

3-أسباب دورية: وتشمل على التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري، أي حسب الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة ومن بين الأسباب الأزمات الاقتصادية المتكررة التي تمس الدول وانعكاساتها على الدول النامية وتأثير ذلك على حركة الصادرات كون أسواق الدول النامية تعتبر أسواق خارجية هامة للدول المتقدمة ، تغيرات أذواق المستهلكين محليا أو خارجيا وهذا من شانه التأثير على ظروف العرض و الطلب بالإضافة إلى تأثيرها على هيكل التجار الخارجية.

4-العوائق التجارية: التي من شانها تعطيل حرية التجارة الخارجية من خلال التعريفة الجمركية و نظام الحصص رغم محاولة بعض الدول التخفيف من حدتها ، بإنشاء تكتلات اقتصادية فيما بينها لإلغاء كل هذه القيود داخلها و هذا سوف يؤثر على القدرة التنافسية للدول والتأثير على حركة الصادرات والواردات .

الفرع 02: أسباب غير اقتصادية: تتمثل فيما يلي:

1- عوامل طبيعية : الاختلالات الجوية ، وما قد ينجر عنه من كوارث طبيعية كالفيضانات ، التصحر ، أو نفاذ الثروات الطبيعية، مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية و زيادة وارداتها من السلع الضرورية.

2-التقدم التكنولوجي : وما يرافقه من اختراعات عالمية ، حيث إن الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف ونفقات الإنتاج ، وبالتالي انخفاض الأسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول النامية مرتفعة، كما أن التقدم التكنولوجي يغنى عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية، وبالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة تمثل المصدر الأساسي في تجارتها الخارجية مما يؤدي إلى عجز ميزانها التجاري وبالتالي فان التقدم التكنولوجي يؤدي إلى أضعاف القدرة التنافسية للدول النامية[1].

المطلب 04: الأنواع و العوامل المؤثرة على الميزان التجاري:

الفرع 01: أنواع إلا الاختلال في الميزان التجاري:

ينقسم الاختلال في الميزان التجاري إلى ثلاث أنواع و هي كالتالي:

1 الاختلال الطارئ : يمكن للاختلال في الميزان التجاري أن يكون مؤقتا ، وذلك عندما تفرض ظروف وأوضاع معينة فقد يحدث العجز في الميزان التجاري عندما تقل صادرات الدولة بسبب ظروف مناخية غير ملائمة تؤدي إلى انخفاض صادرات الدولة من المنتجات الزراعية ، فمثلا إذا كانت الدولة تعتمد على الإنتاج الزراعي بشكل أساسي في تكوين صادراتها مع عدم قدرتها على تخفيض الواردات في هذه الحالة الواردات تفوق الصادرات ، ويحصل العجز في الميزان التجاري ، والعكس عندما تتلائم الظروف والأوضاع المناخية بالشكل الذي يتحقق معه زيادة في الإنتاج الزراعي ، فان الصادرات تفوق الواردات ويتحقق فائض في الميزان التجاري ، كما يمكن أن يحدث الاختلال أيضا نتيجة قيام حرب يمكن أن تؤدي إلى تخفيض الصادرات مما ينتج عنه حصول عجز في الميزان التجاري أو أي حالات استثنائية أو طارئة.

1- حسن فليح خلف: **العلاقات الاقتصادية الدولية**، ص 122.

2 – الاختلال الدوري:

وهو الاختلال الذي يحدث أساسا في الدول الرأسمالية المتقدمة ، والمرتبطة بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية، حيث تتعرض له هذه الدول دوريا و بشكل مستمر نتيجة للازدهار والرواج الاقتصادي المميز لدورتها الاقتصادية، حيث يزداد إنتاج هذه الدول مما يدعم قدرتها التصديرية ما ينتج عنه زيادة الصادرات على الواردات و بالتالي ميزان تجاري ملائم، وعلى العكس في حالة الكساد والانكماش في نشاطها الاقتصادي حيث تضعف القدرة التصديرية للدولة نتيجة انخفاض إنتاجها ما يؤدي بدوره إلى حدوث عجز في الميزان التجاري، أي أن هذا الاختلال مرتبط بحالة الدورة الاقتصادية ويزول بزوالها لهذا فهو اختلال مرتبط بفترة هذه الدورة .

3 – الاختلال الدائم:

وهذا النوع من الاختلال يستمر وجوده لفترة طويلة ، وينطبق على الاختلال الموجود في الدول النامية و يطلق عليه الاختلال البنيوي أو الهيكلي و هو الاختلال المرتبط أساسا بالهيكل الاقتصادي للدولة ودرجة مرونته ، ويتميز باعتماد الدولة على الواردات السلعية من الخارج بشكل يفوق الصادرات بكثير وبالتالي حصول عجز في الميزان التجاري و بشكل مستمر[1].

1– السعيد بريبش: **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر الجزائر، ط1، 2007،ص69.

الفرع 02: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري:

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الميزان التجاري لدولة ومن اهمم هذه العوامل نجد ما يلي:

1. معدل نمو الناتج المحلي:

يمثل الناتج المحلي الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع و الخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد خلال فترة زمنية محددة في السنة ، أي أن PIBهو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل ، أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية سواء كانت وطنية أو أجنبية[1].

2. التضخم:

يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية ، فتنخفض الصادر وتزداد الواردات، نظرا لكون إن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الواردات الأجنبية وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية[2].

3. سعر الصرف:

إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا ، أما سعرها مقوم بالعملة الأجنبية فيظل دون تغيير و بالتالي فان حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص ، ومنه ستنخفض الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي، أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتنخفض الأسعار.

إضافة إلى خفض تكلفة الإنتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المواد الخام ، وتؤدي زيادة تقلبات أسعار الصرف إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين و المستوردين ، حيث يساهم تقلب سعر الصرف في إحداث تغيرات في السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية ، وهذه التقلبات قد تؤدي إلى التأثير على الصادرات ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية و ارتفاعها داخليا ، لأن ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، و بالتالي ارتفاع الأسعار آما في حالة رفع قيمة العملة أي تخفيض سعر الصرف فان ذلك يؤدي

1- السعيد بريبش: **الاقتصاد الكلي**: ص ص 129-130.

2- بسام الحجار: **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط1، 2003، ص64.

إلى انخفاض الأسعار المحلية نتيجة انخفاض حجم الطلب الأجنبي على صادرات الدولة و بالتالي زيادة المعروض المحلي من السلع بالداخل فتنخفض أسعار السلع المحلية[1].

المبحث 02: مفاهيم عامة حول الواردات:

تمهيد:

–تختلف تعاريف الواردات عند علماء الاقتصاد كل حسب منظوره وتختلف أيضا من منظور الدول كل حسب درجة تطور التجارة الخارجية به، وأيضا حسب متطلبات كل دولة باختلاف احتياجاتها لأنواع لها لكن المعنى لا يختلف في مضمونه وينصب في التجارة الخارجية إذ تعد الواردات جانبا مهما فيها:

المطلب 01: تعريف الواردات و العوامل المؤثرة على حجم الطلب:

1– مفهوم الواردات:

التعريف الأول:

الواردات هي إجمالي السلع و الخدمات التي تجلب إلى الدولة من الخارج[2].

التعريف الثاني:

تمثل الواردات السلع و الخدمات المنتجة في العالم الخارجي و المستهلكة داخل الوطن و زيادة الواردات قد تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع و الخدمات المحلية[3] .

التعريف الثالث:

الواردات هي جزء من الاستهلاك المحلي لدولة أو استثمارات منتجين أجانب ثم شراؤها منهم[4].

1– سعد حسين فرحان: **الاقتصاد الدولي، مدخل السياسات تر: محمد إبراهيم منصور ومسعود عطية**، دار المريخ للنشر والتوزيع المملكة السعودية، ط1، ص7.

2– سعيد عبد العزيز عثمان: **مقدمة في الاقتصاد العام**، عالم الكتاب للنشر والتوزيع،2004، ص45.

3– عمر صخري: **التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر ،2005، ص132.

4–خالد محمد السواعدي: **التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها**، ط1، عالم الكتاب الحديث والتوزيع، الأردن ،2009، ص 25.

تعريف الإجرائي:

من خلال التعاريف السالفة الذكر نستخلص التعريف التالي:

تعتبر الواردات مجموعة من السلع والخدمات التي تجلبها الدولة من الخارج للإستهلاك على المستوى المحلي، وتعتبر جزء هام من الاستهلاك المحلي، كما أن زيادة حجم الواردات قد تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية.

2- العوامل التي تؤثر في حجم الطلب على الواردات:

إن العوامل المؤثرة في حجم الطلب على الواردات كثيرة و متعددة و سنحاول التعرف على بعض منها و المتمثلة في:

أ -**الدخل الوطني:**

مثلا فالواردات على عكس الصادرات مرتبطة بالدخل الوطني ، ويمكن القول إن الطلب على الواردات هو فائض الاستهلاك المحلي عن الناتج المحلي فعندما يزيد الدخل الحقيقي فان الاستيراد المحلي يمكن أن يزيد بأسرع من معدل الزيادة في الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص حجم الواردات .

ب سعر الصرف:

ويعد سعر الصرف أيضا من العوامل المهمة المؤثرة في حجم الطلب فمن المعروف إن احتياجات القطر الواحد من العالم الخارجي تتمثل في مجموعة من السلع، ولا يمكن الحصول عليها بالعملة المحلية مما يستدعي دفع تلك المستحقات بالعملة الأجنبية ، هذه الأخيرة تحصلون عليها بالمبادلة للعملة المحلية بالعملة الأجنبية ، وذلك في سوق الصرف وكذلك احتياطات الصرف الأجنبي إذ تعد هي المصدر الرئيسي لتمويل الواردات[1] .

المطلب 02: أهمية الواردات في التجارة الخارجية:

إن للواردات أهمية بالغة لا يمكن الاستغناء عنها أو المرور دون ذكرها نظرا لدور المهم و الكبير الذي تحققه للدول إذ لا يمكن لأي دولة اليوم أن تعيش في معزل عن العالم حيث تتمثل أهميتها فيما يلي

1/ في التجارة الدولية الاستيراد يمكن كل دولة من إن تستفيد من مزايا الدول الأخرى فيما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الدولية تحت تصرف الدول جميعا .

2/ نعطى التجارة الخارجية الفرصة لكل دولة في الحصول على بعض السلع والخدمات التي لا تتوفر لديها الوسائل لإنتاجها و أما لعدم توفر الظروف الطبيعية و المناخية الملائمة .

1-كامل شكري ، رمضان محمد وآخرون: **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الأردن،2002،ص93.

3/ تحتاج بعض الدول لاستيراد مختلف المواد لعدم توفر الإمكانيات المادية التي تسمح لها بإنتاجها محليا، و حتى في حالة توفر تلك الإمكانيات فإنها تنتجها بتكاليف اكبر مما لو قامت باستيرادها من الخارج ، فضلا عن منحها الفرصة في الحصول على تقنيات متقدمة وحديثة و تبادل الخبرة والمعرفة .

4/ تتلخص مشكلة البحث في الواردات بعدم التنوع السلعي في اقتصاديات الدول النامية ، في حين يتميز الطلب بالتنوع الشديد مما يتطلب الحاجة إلى المزيد من الاستيراد للسلع الصناعية خاصة ، للنهوض بالاقتصاد الوطني و التوجه نحو الصادرات.

5/ تعد الواردات احد العوامل المؤثرة في التشغيل و يعتمد هذا التأثير على هيكل الواردات، حيث تؤثر الواردات من السلع الأولية و الوسطية في الإنتاج ، وبالتالي فان الحد من الواردات يترتب عليه انخفاض في الإنتاج ، والتشغيل، نتيجة لما سبق إذ لا يمكن القطع أن الواردات تعد السبب الرئيسي وراء ارتفاع البطالة ، وانخفاض التشغيل، حيث إن ذلك يختلف باختلاف الدول و نسبة التطور في جانب التجارة الدولية بها ، فقد تكون نسبة التطور والتقدم وهذا راجع للكفاءة والمهارة التي تغلب وجود عدد كبير لكن بدون مهارات وتعد الواردات احد العوامل المؤثرة في التشغيل وزيادته خاصة عندما تكون السلع المستوردة من نوع السلع الاستثمارية وليست الاستهلاكية[1] .

المطلب 03: العوامل المؤثرة على الواردات:

العوامل التي يكون لها تأثير على الواردات عديدة و مختلفة لهذا سنذكر بعضها و هي كما يلي:

1/ طبيعة السلع:

تتأثر عملية الاستيراد بأنواع البضائع التي تتعامل بها فيما إذا كانت سلعا استهلاكية أو سلعا صناعية .

2/ طبيعة السوق الخارجية:

تواجه مشروعات الاستيراد الكثير من الصعوبات التي تواجهها في السوق أهمها: الجمارك، اللغة، طريقة السداد.

3/ نقل البضاعة:

من المشاكل الرئيسية التي تواجه مشروعات الاستيراد هي نقل البضاعة المستوردة ما وراء البحر ، وعادة ما يصاحب هذه العملية مخاطرة كبيرة تعيق تنفيذ أعمال الاستيراد، وبصورة عامة نستطيع القول انه كلما زادت المسافة بين طرفي التبادل زاد الاختلاف وزادت المخاطرة[2].

1- مصطفى علي: **أثر الواردات الصينية على التشغيل في جمهورية مصر العربية، المجلة العلمية لبحوث الصينية المصرية،** جامعة حلوان،2004،ص15.

2-جاسم محمد: **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر والتوزيع الأردن ،2001، ص194.

4/ التحديد الكمي للواردات:

تلجا العديد من الدول في الوقت الحاضر إلى اتخاذ إجراءات تتضمن منع استيراد السلع أو بعضها ، أو كلها بصفة مؤقتة ، أو بصورة مستمرة تبعا للحالة والظروف المعنية ، والهدف المراد بلوغه من عملية المنع ، وإن تتمثل بعض الأهداف من بينها الأسباب الاقتصادية.

إن تعمد الدولة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لفرض تحديد كمي على الواردات لمراعاة عدم منافسة هذه الواردات لما يتم إنتاجه محليا.

ولذلك ومن اجل توفير السوق الداخلية للمنتوجات المحلية بالشكل الذي يجعل النشاطات المنتجة لها قادرة على الاستمرار في نشاطها و التوسع فيها، ويمكن إن يتم هذا التحديد الكمي تدريجيا مع تنامي قدرة الإنتاج المحلي على تلبية الحاجة إلى السلع اعتمادا على إنتاج السلع محليا إلى (50%)، من الحاجة إليها ويمكن إن يكون التحديد الكمي لأسباب تتعلق بوضعية ميزان مدفوعاتها حيث يمكن أن نعرف ميزان المدفوعات كما يلي : " هو السجل الحسابي النقدي الذي يوضح جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين دولة معينة والدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة جرى الفرق أن تكون سنة".

ويقال أن ميزان المدفوعات الدولية في حالة الفائض عندما يفوق إجمالي المتحصلات عن صادراتها إلى الخارج إجمالي دفعاتها عن الواردات وما في حكمها إلى باقي أجزاء العالم وعلى العكس ، يقال أن ميزان المدفوعات الدولية غير موافق أو في عجز عندما يقل إجمالي من متحصلاتها عن إجمالي مدفوعاتها[1].

حيث أن الدولة تضطر إلى تحديد وارداتها كميا حتى تتناسب مع الحصيلة التي تتحقق لها من صادراتها وبالتالي تتفادى من خلال ذلك حصول عجز في ميزانها التجاري[2] .

قدرة الدولة على التحكم في الواردات كبيرة حيث أنها لا تستطيع الاستيراد إلا بقدر ما يتوفر لديها من موارد وبالذات النقد الأجنبي[3] .

1-محمد عبد العزيز: **مدحت العقاد النقود والبنوك والعلاقات الاجتماعية الدولية**، دار النهضة للطباعة بيروت،ص299.

2- سامر أيوب : **موسوعة الكتاب ومختصرات من المصطلحات الاقتصادية**، لبنان ،1999، ص19.

3- حسن فليح خلف: **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار وائل للنش والتوزيع، 2000، ص45.

خاتمة الفصل الأول :

يعتبر الميزان المدفوعات عامة والميزان التجاري خاصة أحد المعالم الاقتصادية لأي بلد وأداة التسوية للمعاملات الخارجية حيث تدرج فيه مختلف علميات التبادل الدولي ، فهو يساعد السلطات العمومية على صياغة السياسات الاقتصادية المناسبة كما يسمع بالحكم على الوضعية الاقتصادية والمالية للدولة، وكمرآة يوضح فيها نقاط الضعف والقوة من حيث التركيبية السلعية للصادرات والواردات، وهنا تلعب الواردات الغذائية دورهما فيما يخص السياسات الاقتصادية المعتمدة في هذا القطاع كذلك تنمية وذلك لما له من أثار على الميزان التجاري ، وذلك من خلال تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات الأمر الذي يسمح بتحقيق فائض في الميزان التجاري وتحسين ه ولتوضيح وشرح هذه العلاقة تطبيقا وإسقاطا على الواقع الاقتصادي سوف تتناول في هذه الدراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2018 كمثال تضيف وهو ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية للواردات الغذائية والميزان التجاري من 2000-20018

تمهيد الفصل الثاني:

يشهد الاقتصاد العالمي اليوم تطورات ملحوظة في مجال التجارة الخارجية وهي تعد من القطاعات المهمة كونها تمثل المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في جانبيها الصادرات والواردات، إذ يوجد بينهما ارتباطا وثيق بحيث أن الصادرات تعمل على توفير القوة الشرائية التي تتيح لدولة ما استيراد سلع أخرى ، أو بعبارة أخرى تصدر الدول سلعها لتتمكن من الحصول على منتجات أجنبية، فإذا لم تستورد الدولة سلعا من الأجانب فإن هؤلاء ل ن يتحصلوا على القوة الشرائية التي تمكنهم من شراء منتجات التصدير للدولة ولن تتمكن الدولة المستوردة أن توفر ما لا تملكه، حيث يتميز الهيكل السلعي للواردات الجزائرية بالبيانات البنية، حيث نجد سيطرة المواد الغذائية على الواردات الجزائرية بنسبة 94% من الواردات النظرة الجزائرية وهذا كفيل بتأثير على الميزان التجاري سواء إيجابيا أو سلبيا ولهذا نستطرق في هذا الفصل إلى مبحثين يتضمن ما يلي:

المبحث الأول: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

المبحث الثاني: تحليل تطور الواردات الغذائية والميزان التجاري

I. المبحث الأول: الدراسات السابقة والقيمة المضافة:

تمهيد:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الواردات الغذائية وأثرها على ميزان التجاري خلال فترات زمنية مختلفة ومن بين هذه الدراسات أطلعت عليها هي:

1) المطلب الأول: الدراسات السابقة:

-لقد أجريت العديد من البحوث والدراسات التي تناولت موضوع الميزان التجاري والواردات الغذائية، ولقد هذه الدراسات من حيث متغيراتها البيانات التي استخدمتها ونتائجها ومن بينها.

1- **دراسة عامر عامر أحمد** :بعنوان محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية [1]: مجلة الباحث جامعة مستغانم، العدد2010/08 ، ص ص 73-80 ، حاولت هذه الدراسة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر، حيث تطور العجز الغذائي، ثم صياغة نموذج للفجوة الغذائية وتقدير معالمه والتنبؤ بمساره في المستقبل وحصلت هذه الدراسة إلى تمهيد سلسلة الفجوة الغذائية، كما أشارت النتائج إلى أن الإنتاج لا يزال قاصرا على تلبية الطلب المحلي المتزايد على الغذاء، الأمر الذي يعين أن المشكلة الغذائية تتطور نحو الأسوأ.

2-**خامد مصطفى:** بعنوان واقع الصادرات غير النفطية في الجزائر وسبل تطويرها شهادة الماجستير، جامعة قاصد مرباح-ورقلة2016 وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه تكمن أهمية الصادرات كما أشرت سابقا وجود علاقة قوية دائما بين الصادرات كإجمالي المحلي باعتبار صافي الصادرات هي أحد مكونات إجمالي الناتج المحلي ولهذا التوسع في التصدير هي أحد العوامل التي تؤدي إلى تحسين مستوى الناتج المحلي ولهذا التوسع في التصدير هي أحد العوامل التي تؤدي إلى تحسين مستوى الناتج المحلي الذي يقود إلى تحقيق النمو الاقتصادي[2].

3-**آمال حاجي:**بعنوان أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر1970-2013 مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية فرع تخصص اقتصاد قياسي -جامعة أم البواقي- وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

*أن الواردات تقود إلى نمو في الناتج الداخلي وذلك من خلال ما توفره من سلع رأسمالية ومواد خام ضرورية لعملية الإنتاج، وزيادة الناتج الخام تؤدي إلى زيادة الدخل، والذي يقود تبعا إلى زيادة في الطلب على السلع المختلفة سواء محليا أو المستوردة.

1- عامر عامر أحمد: **محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية، مجلة الباحث جامعة مستغانم**، العدد2010/08 ، ص ص 73-80.

2- خامد مصطفى: **واقع الصادرات غير النفطية في الجزائر وسبل تطويرها** شهادة الماجستير، جامعة قاصد مرباح-ورقلة2016

*تحرير الواردات يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وتطويرها وتحديثها عن طريق توفير وسائل الإنتاج الضرورية، الأمر الذي يؤدي إلى خفض الأسعار كما أن تحرير الوردات يؤدي إلى تحفيز الإنتاج الوطني[1].

2) المطلب الثاني: القيمة المضافة:

من خلال دراستنا نسعى إلى إبراز تأثير أسعار الواردات الغذائية على الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2018وذلك لارتباط هذا الأخير بهما من جهة ومن جهة أخرى حددت فترة الدراسة بـــ 2000-2018 وهي الأحدث مقارنة بالدراسات السابقة.

المبحث الثاني: تحليل تطور الواردات الغذائية والميزان التجاري.

لدراسة أثر الو اردات الغذائية على الميزان التجاري سنتطرق في هذا المبحث إلى مطلبين هما تطور الواردات الغذائية والميزان التجاري الجزائري.

أ -المطلب الأول: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2018.

سنتطرق إلى مواصفات الميزان التجاري الجزائري من خلال التطرق إلى بنية كل من الصادرات والواردات.

أولا: هيكل الصادرات والواردات الجزائرية:

1 - **هيكل الصادرات :** من خلال الجدول أدناه يمكننا التعرف على الترتيب السعة للصادرات الجزائرية.

الجدول (01-02-) هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2018 الوحدة: بامليار دوالر أمريكي

السنوات:		المحروقات:	خارج المحروقات:	المجموع:	السنوات:	المحروقات:	خارج المحروقات:	المجموع:
2000	القيمة:	21.419	0.612	22.031	**2009**	44.411	1.066	45.477
	النسبة:	97.23	2.77	100		97.66	2.34	100
2001	القيمة:	18.484	0.648	19.132	**2010**	56.143	1.619	57.762
	النسبة:	96.62	3.38	100		97.20	2.80	100
2002	القيمة:	18.091	0.734	18.825	**2011**	71.662	2.140	73.802

1- آمال حاجي: **أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر1970-2013** مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية فرع تخصص اقتصاد قياسي -جامعة أم البواقي

100	2.90	97.10		100	3.89	96.10	النسبة:	
72.620	2.048	70.571	**2012**	24.465	0.477	23.988	القيمة:	**2003**
100	2.82	97.18		100	1.95	98.05	النسبة:	
65.823	2.161	63.662	**2013**	32.208	0.660	31.548	القيمة:	**2004**
100	3.28	96.72		100	2.05	97.95	النسبة:	
61.172	2.810	58.362	**2014**	46.495	0.907	45.588	القيمة:	
100	4.59	95.41		100	1.95	98.05	النسبة:	**2005**
35.138	2.057	33.081	**2015**	54.792	1.184	53.608	القيمة:	
100	5.85	94.15		100	2.16	97.84	النسبة:	**2006**
29.668	1.781	27.887	**2016**	60.917	1.312	59.605	القيمة:	
100	6.00	94.00		100	2.17	97.83	النسبة:	**2007**
32.82	1.82	31	2017	79.146	1.954	77.192	القيمة:	
								2008
40	1.83	38.87	2018	100	2.47	97.53	النسبة:	

Source :- banque d'algerie, buletins statistiques trimestriels N0 (01 à 37), de (2007 à 2017)**.**

من خلال الجدول أعلاه نميز بين:

أ-صادرات المحروقات:

تتميز بنية وهيكل الصادرات الجزائرية بالتركيز السلعي ، حيث يتكون من نوع واحد من السلع وهي المحروقات ويعتمد عليها بشكل شبه كلي وذلك بنسة تفوق 96% ، ماعدا الثلاث سنوات الأخيرة أين انخفضت النسبة إلى 95% خلال سنة 2014 وإلى 94% خلال سنتي 2015 و2016 أما نسبتي 2017 و2018.

-فيما يخص حصيلة الصادرات فهي متغيرة بين النقصان والزيادة ، وهذا نتيجة لتغير أسعار النفط في السوق العالمية فنلاحظ مثلا ارتفاع حصيلة الصادرات سنة 2008 حيث بلغت 77.122 مليار دولار للبرميل ، و 44.411 مليار دولار سنة 2009 ويرجع سبب ذلك إلى تراجع سعر النفط من 99.9 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 62.2 دولار للبرميل في سنة 2009 ، والملاحظة نفسها عند المقارنة بين السنوات 2010-2011 و2012

حيث بلغت حصيلة الصادرات لهذا السنوات على التوالي 56.143-71.662 و 70.571 مقدرة بالمليار دولار أمريكي.

- فحين كانت أسعار النفط خلال ذات السنوات كما يلي 80.2-112.9و 111.0 دولار للبرميل، وبدأت هذه الحصيلة في التناقص المستمر خلال السنوات 2013-2015،2014-2016 حيث بلغت أدنى مستوى لها سنة 2016 بحصيلة قدرها 27.887 مليار دولار أمريكي ، لما كان سعر النفط يقدر بـ 45.0 دولار للبرميل أما سنة 2017 و2018 فقط بلغت صادرات المحروقات في الجزائر حصيلة قدرها 31 و38.87 على التوالي.

ب- صادرات خارج المحروقات:

فيما يتعلق بالصادرات خارج المحروقات فبرغم من النسبة الضعيفة للصادرات خارج المحروقات إذ لم تتجاوز 6% في أحسن حالها إلا أن قيمتها في تزايد مستمر ، حيث تجاوزت قيمتها والأول مرة مليار دولار أمريكي نسبة 2006 حيث حققت1.184 مليار دولار ، واستمرت في الارتفاع إلى أن تجاوزت عتبة 2 مليار دولار سنة 2011 حيث بلغت 2.140 دولار أمريكي، ووصلت إلى أكثر من 2.810 مليار سنة 2014-2.057 مليار سنة 2015 و1.781 مليار سنة 2016 و1.89 و2.380 سنتي 2017و2017 على التوالي.

2 - هيكل الواردات:

شهدت الوردات الجزائرية تزايد مستمر خلال الفترة ، 2000، 2018 والجدول التالي يوضح أهم السلع المستورد خلال هذه الفترة:

الجدول رقم(1-2): هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات:		المواد الغذائية:	سلع التجهيز[1]:	سلع أخرى[2]:	المجموع:	السنوات:	المواد الغذائية:	سلع التجهيز:	سلع أخرى:	المجموع:
2000	القيمة:	2.415	4.808	1.950	9.173	2009	5.863	25.539	7.895	39.297
	النسبة:	26.70	52.00	21.30	100		14.92	64.98	20.10	100
2001	القيمة:	2.395	5.462	2.083	9.940	2010	6.024	25.850	8.338	40.212
	النسبة:	24.09	54.96	20.95	100		14.99	64.28	20.73	100
2002	القيمة:	2.740	6.907	2.362	12.009	2011	9.805	26.611	10.884	47.300
	النسبة:	22.83	57.51	19.66	100		20.73	56.26	23.01	100
2003	القيمة:	2.516	7.458	2.632	12.606	2012	9.023	24.562	16.791	50.376
	النسبة:	19.96	59.17	20.87	100		17.91	48.76	33.33	100
2004	القيمة:	3.385	10.260	3.501	17.146	2013	9.580	27.004	18.372	54.903
	النسبة:	19.74	59.85	20.41	100		17.43	49.11	33.46	100
2005	القيمة:	3.587	12.700	4.070	20.357	2014	11.005	32.303	15.022	58.330
	النسبة:	17.62	62.39	19.99	100		18.87	55.38	25.75	100
2006	القيمة:	3.800	13.558	4.098	21.456	2015	9.329	28.684	13.633	51.646
	النسبة:	17.71	63.2	19.09	100		18.06	55.54	26.40	100
2007	القيمة:	4.954	17.277	5.400	27.631	2016	8.224	27.377	11.126	46.727
	النسبة:	17.93	62.53	19.54	100		17.60	58.59	23.81	100
2008	القيمة:	7.796	24.674	7.009	39.479					
	النسبة:	16.43	65.82	17.75	100					

Source :- banque d'algerie, buletins statistiques trimestriels N0 (01 à 37), de (2007 à 2017).

من خلال الجدول تبين أن مواد التجهيز والمواد الغذائية تسيطر على أكبر نسبة من الواردات حيث[1]:

-مواد التجهيز [(2)]: والتي تشمل كل من التجهيزات الصناعية، الفلاحين والمواد النصف مصنعة، تشكل أكثر من 50% من الواردات الجزائرية خلال هذه الفترة ومن خلال الجدول يتبن أن قيمة مواد التجهيز في تزايد مستمر بداية من 2000إلى 2014 حيث انتقلت من 4.808 مليار دولار خلال نسبة 2000إلى 32.303م دولار سنة 2014 بنسبة قدرها 55.38% من إجمالي الواردات، أي تضاعفت بأكثر من 7 مرات وبلغت خلال السنتين المواليتين 2015 و2016 إلى 28.377 و27.377 مليار دولار على التوالي أي بنسبة 55.54 و58.59%.

1- تشمل سلع التجهيز: التجهيزات الفلاحية والتجهيزات الصناعية والمواد نصف المصنعة.

2- تشمل السلع الأخرى: الطاقة والمواد الأولية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية.

- وتفسير ارتفاع سلع التجهيز خلال هذه الفترة إلى البرامج التنموية التي أطلقتها الحكومة الجزائرية خلال هذه الفترة، هذه المشاريع التي تحتاج إلى مختلف مواد التجهيز خاصة التجهيزات الصناعية، حيث أن هذه السلع والتجهيزات غير متوفرة محليا ويستوجب استيرادها من الأسواق الخارجية أما انخفاضها حلال السنوات الأخيرة ابتداء من 2015 إلى 2018 السياسة الدولة لترشيد وارداتها.

ب- المواد الغذائية:

تعتبر المواد الغذائية من أهم السلع المستوردة من طرف الجزائر، ويتبين من خلال الجدول (1-2) أن فاتورة الواردات من السلع الغذائية في تزايد مستمر حيث وصلت إلى أكثر من 11مليار دولار سنة 2014 ،باستثناء سنتي 2009و 2010 أين انخفضت قيمة الواردات إلى 5.863 و6.024 مليار دولار وذلك بنسبة 14.92% و 14.99 % على التوالي وذلك نتيجة تحسن الظروف المناخية التي ساعدت على رفع مستوى الإنتاج الزراعي خاصة الحبوب، هذه الأخيرة (الحبوب) التي تعتبر من أهم الواردات، أم سنتي 2015.و 2016 فقد عرفت انخفاضا نسبيا بقيمة 9.329و8.224 مليار دولار أي بمعدل 18.06%و17.60 % من إجمالي الو اردات الجزائرية ويرجع هذا لجهود الدولة للتأطير والحد من الو اردات، وهذا ما يؤكده التقرير السنوي السنة 2015 المتضمن التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر الصادر عن بنك الجزائر "ساهم وضع قيد التنفيذ ابتداء من 2015 للتدابير الهادفة لاحتواء الارتفاع المفرط في الواردات في انخفاض مستواها، تشمل هذه التدابير تشديد المتطلبات من حيث المعايير وكذا تحضير تأطير الواردات"[1]

- أما سنتي 2017-2018 فقد شهدت انخفاضا ملحوظا في نسبة الواردات الغذائية بصفة عامة إلى 20.241 مليار دولار أمريكي.

ثانيا: تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري:

سنحاول فيما يلي إعطاء صورة الميزان التجاري خلال الفترة 2000إلى 2018م وذلك بالاعتماد على الجدول أدناه:

1- التقرير السنوي لسنة 2015 المتضمن التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر الصادر عن بنك الجزائر، نوفمبر 2016 ص ص 62-63.

الجدول رقم (01-03) تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2018).

الوحدة: (مليار دولار أمريكي)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
رصيد الميزان التجاري	12.30	09.61	6.70	11.14	14.27	26.47	34.06	31.24	40.6	7.784
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
رصيد الميزان التجاري	18.205	25.961	20.167	9.88	0.459	18.08-	20.12-	20.39-		

من إعداد الطالبة وبالاعتماد على بنك الجزائر التقرير السنوي2006.

*نلاحظ أن الميزان التجاري الجزائري حقق في رصيده منذ 2000 إلى غاية 2014 ، حيث بلغ الرصيد سنة 2000، 12.30 مليار دولار، لينخفض نسبيا سنتي 2001-2002 برصيد قدره 9.61و6.70 مليار دولار على التوالي، وهذا سنة 2003 شهد رصيد الميزان ارتفاعا ملحوظا حيث سجل أعلى قيمة وبلغ ذروته سنة 2008 بأكثر من 40.60 مليار دولار وهذا نتيجة لارتفاع حصيلة الصادرات ارتفاع أسعار المحروقات.

-كما شهد رصيد الميزان التجاري إنخفاظا ملحوظا سنة 2009 حيث وصل إلى 7.784 مليار دولار، وهذا بسبب تداعيات الأزمة المالية 2008 حيث انخفضت أسعار المحروقات نتيجة لتراجع الطلب عليها ، لكن هذا الإنخفاظ في الرصيد لم يمتد لفترة طويلة سرعان ما بدأ في التحسن تدريجيا منذ سنة 2010 فحقق ما قيمته 25.961 و20.168 مليار دولار خلال سنة 2011و2012 على التوالي.

ولقد شهد رصيد الميزان التجاري تراجع كبيرا خلال سنتي 2013و2014 إذ وصل إلى 9.880 سنة 2012 و0.459 مليار دولار على التوالي.

ليشهد ولأول مرة منذ سنة 2000 إلى غاية 2014 عجزا قدر بـ 18.083 مليار دولار في سنة 2015 و20.127، 20.398 خلال سنة 2016 و2017 على التوالي وهو أول عجز بعد أكثر من 15 سنة من الفوائض المتتالية، وهذا بسبب تراجع سعر البترول إذ وصل إلى 45 دولار أمريكي للبرميل وهذا ما أدى إلى تراجع قيمة الصادرات إلى 29.668 مليار دولار وارتفاع تكلفة الواردات التي وصلت إلى 46.727 مليار دولار خلال سنة 2016 ، 59 مليار دولار.

المبحث الثاني: تطور الواردات الغذائية الجزائرية خلال الفترة 2000-2018

أولا: تطور الواردات الغذائية خلال الفترة 2000-2018.

الوردات الغذائية : عرفت هذه الأخيرة منحى تصاعديا وهذا راجع لارتفاع أسعار البترول وكذلك سياسة الدولة والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (01-04) تطور الواردات الغذائية من 2000إلى 2018.

الوحدة: (مليار دولار أمريكي)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الواردات	28.166	26.133	25.681	22.169	21.912	19.912	19.204	19.831	21.424	16.338
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
الواردات	16.342	22.791	19.852	19.062	20.103	14.314	14.027	20.241	20.191	

من إعداد الطالبة وبالاعتماد على بنك الجزائر التقرير السنوي2006.

-نلاحظ من الجدول انخفاضا ملحوظا في نسبة الواردات الغذائية وهذا منذ سنة 2000 إلى غاية 2005 ، ثم نلاحظ بعد ذلك الثبات عند القيمة 19.326م د خلال سنة 2005 إلى غاية 2007 ، وبعد ذلك تذبذب بين القيمتين 21.424 مد عند سنة 2008 إلى 20.241 خلال السنوات الأخيرة 2017-2018.

ثانيا: تطور الكميات المستوردة من الواردات الغذائية:

نظرا لارتفاع الطلب على المواد الغذائية بسبب الزيادة السكانية وزيادة متوسط الدخل الفردي وخاصة خلال العقود الماضية من جهة ، وثبات أو انخفاض الإنتاج الزراعي الغذائي الوطني من جهة أخرى ، عمدت الجزائر إلى الاستيراد وكان نتيجة ذلك أن عرفت واردات المواد الغذائية تطورا كبيرا ومستمر من حيث الكمية والقيمة وعرفت تغيرات هيكلية كبيرة بالإضافة إلى زيادة الكميات المستوردة منها، توسعت دائرة الاستيراد لتشمل مواد غذائية كانت من المنتجات الأساسية للزراعة الجزائرية، وأكبر من هذا أو ذاك فإن معظم واردات المواد الغذائية في الوقت الراهن تعتبر من المواد الإستراتيجية التي لا يمكن الاستغناء عن استهلاكها.

الجدول رقم (1-5): تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة 2000إلى 2018 :

الوحدة مليون ق

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إنتاج حبوب	53.7	26.57	19.51	42.70	50.2				63.5	61.5
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
إنتاج حبوب	45.6	45.42	51.2	49.1	35	72.25	84.14	84	72	

من إعداد الطالبة بالاعتماد على : الوكالة العامة للحبوب

يتضح من خلال هذا الجدول انخفاض واردات الحبوب من 53.7 مليون قنطار سنة 2003 إلى 61.5 سنة 2009 ، لتعود إلى الانخفاض مجددا من 46.60 إلى 45.42 سنة 2004 لتبقى بين الارتفاع والانخفاض في السنوات الأخيرة، حيث وصلت إلى 72 مليون قنطار سنة 2018 ويرجع التطور السريع في الكميات المستوردة من الحبوب والقمح خاصة إلى ثبات معدل الإنتاج الوطني منها وإلى ارتفاع استهلاكها الإجمالي بفعل عامل الزيادة السكانية وتحسن القدرة الشرائية وتنوع استهلاك مشتقات الحبوب.

-التوزيع الجغرافي للواردات الغذائية:

على غرار الصادرات تسعى الجزائر إلى تنويعها شركائها التجاريين في مجال الواردات كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (01-06) توزيع الواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصاديين خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة: بامليار دوالر أمريكي

السنة:	الإتحاد الأوروبي	خارج	دول أوروبية أخرى:	دول أمريكا الجنوبية:	آسيا (دون الدول العربية):	الدول العربية (دون U.M.A:).	دول المغرب العربي:	بقية دول إفريقيا:	الجموع:
2000	5.256	2.194	0.603	0.142	0.599	0.144	0.052	0.119	9.173
2001	5.903	2.125	0.636	0.269	0.579	0.179	0.072	0.085	9.940
2002	6.732	2.485	0.757	0.385	0.943	0.366	0.127	0.087	12.009
2003	7.954	2.242	0.855	0.567	1.206	0.418	0.120	0.125	13.534
2004	10.097	3.071	1.097	1.166	1.952	0.525	0.169	0.175	18.308
2005	11.255	3.506	1.058	1.249	2.506	0.387	0.217	0.148	20.357
2006	11.729	3.738	0.777	1.281	3.055	0.493	0.235	0.148	21.456
2007	14.727	5.363	0.715	1.672	4.318	0.621	0.284	0.231	27.631
2008	10.985	7.245	0.659	2.179	6.916	0.705	0.395	0.395	39.479
2009	20.772	6.435	0.728	1.866	7.474	1.089	0.478	0.478	39.294
2010	20.704	6.519	0.388	2.380	8.280	1.262	0.544	0.544	40.473
2011	24.616	6.219	0.579	3.931	8.873	1.760	0.691	0.691	47.247
2012	26.333	6.160	1.652	3.590	9.538	1.555	0.807	0.807	50.376
2013	28.724	6.695	1.213	3.466	10.623	2.414	1.029	1.029	55.028
2014	29.684	8.436	0.886	3.815	12.916	1.962	0.738	0.738	58.518
2015	25.485	7.363	1.225	2.822	11.850	1.918	0.680	0.359	51.702
2016	22.179	6.295	0.909	2.857	11.618	1.934	0.697	0.238	46.727

Source: -Direction général des douanes, STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE; (Période : Année 2016), Centre National de l'Informatique et des Statistiques; Algérie, 2016.

-إن منطقة الإتحاد الأوروبي هي أهم منبع للواردات الجزائرية حيث تشكل أكثر من 80% من واردات الجزائر ومن خلال معطيات الجدول نلاحظ أن قيمة الواردات التي مصدرها الإتحاد الأوروبي في تزايد مستمر ، حيث انتقلت من 5.256 مليار دولار سنة 2000 إلى 11.255 مليار دولار سنة 2005، وهذا نتيجة الدخول اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حيز التنفيذ ابتداء من 2005 بقيت قيمتها في تزايد مستمر فبلغت سنة 2014 ما قيمة 29.684 مليار دولار وذلك بنس بة 50.72 من إجمالي الواردات ، ورغم انخفاض قيمتها خلال السنتين الموالیتين 2016/2015 حيث بلغت قيمتها على التوالي 25.485 و 22.179 مليار دولار إلا أنه بقى الإتحاد الأوروبي هو الممون الأول للواردات الغذائية الجزائرية.

-ثم تأتي دول آسيا (دون الدول العربية) في المرتبة الثانية حيث نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع قيمة الواردات حيث انتقلت من 0.599 مليار دولار سنة 2000 لتصل إلى 12.916 مليار دولار سنة 2014 وإلى 11.850 و 11.618 مليار دولار خلال سنتي 2015و 2016 على التوالي وهذا سعيا من الدولة الجزائرية إلى تنويع شركائها التجاريين خارج المنطقة الروبية.

-تأتي دول أمريكا الجنوبية ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية QCDE في نسبة 5.63% من إجمالي الواردات الجزائرية.

-مما سبق يتضح أن الإتحاد الأوروبي هو أهم شريك تجاري للجزائريين حيث الصادرات والواردات.

أم خلال سنة 2017-2018 فقد كانت روسيا تحتل المرتبة الأولى تليها كل من كوريا الجنوبية والهند وهذا راجع لتطور العلاقات بين الجزائر وهذه الدول

خاتمة الفصل الثاني:

تواجه الجزائر في الوقت الراهن مشكلة غذائية تتحدد ملامحها في تزايد الاعتماد على الخارج في تغطية الاحتياجات الغذائية الكلية بسبب قصور الإنتاج الغذائي الوطني عن مواجهة تطور الاستهلاك الغذائي للسكان، وكذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية على المستوى العالمي، ويمكن أن تزداد الوضعية خطورة بسبب أي تدهور في عائدات المحروقات بفعل انخفاض الأسعار وحجم الطلب، ذلك لأن صادرات المحروقات تشكل معظم صادرات الجزائر، كما أن واردات الجزائر من المواد الغذائية عرفت تطور كبير ومستمر من حيث الكمية والقيمة ، بسبب ثبات أو الانخفاض في الإنتاج الزراعي من جهة وارتفاع الطلب على المواد الغذائية بفعل تحسن متوسط الدخل الفردي، ومن ثم فإن المسببان هذه المشكلة ترجع إلى المعوقات التي يواجهها الإنتاج الزراعية، وكذلك الأسباب التي تؤدي إلى الطلب على المواد الغذائية.

الخاتمـــــــة

خاتمة:

واجهت الجزائر أثناء مسيرتها التنموية، وتحقيق تقدمها الاقتصادي والاجتماعي صعوبات ومشاكل عديدة في شتى النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، غير أن مشكلة الواردات الغذائية تعتبر من أهم المشكلات لكونها تشكل تحديا خطيرا للاقتصاد الجزائري، وترتبط ارتباطا وثيقا بحياة الإنسان وأمنه واستقراره، إضافة إلى أن القضاء على هذه المشكلة أو على الأقل التقليل من حدتها يعد انطلاقة حتمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولمواجهة هذه المشكلة قامت السلطة بإعداد وتطبيق عدة مخططات وسياسات كانت تهدف إلى تطوير القطاع الصناعي والزراعي وتحقيق مستويات ملائمة من الأمن الغذائي غير أن هذه السياسات والبرامج لم تأت بثمارها المنتظرة بل ساهمت في زيادة الطلب على الواردات الغذائية واستهدفت هذه الدراسة تسليط الضوء على أهم السلع الغذائية المستوردة وتأثيرها على الميزان التجاري.

وفيما يلي أهم النتائج والتوصيات المستخلصة من الدراسة:

أولا : النتائج:

من خلال الدراسة النظرية ثم استخلاص النتائج التالية:

- رصيد الميزان التجاري= إجمالي صادرات البلد(X)- إجمالي واردات البلد(X).
- حالة العجز يكون فيها الميزان التجاري سالب وهي الحالة التي تكون فيها الواردات أكبر من الصادرات.
- الاختلال في الميزان التجاري له أسباب عديدة منها: أسباب هيكلية ودورية وعوائق تجارية.
- يعد سعر الصرف من العوامل المهمة المؤثرة في حجم الطلب على الواردات الغذائية.
- الطلب على الواردات هو فائض الاستهلاك المحلي عن الناتج المحلي فعندما يزيد الدخل الحقيقي فإن الاستيراد المحلي يمكن أن يزيد بأسرع من معدل الزيادة في الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص حجم الواردات.
- تعهد الدولة إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات اللازمة لفرض تحديد كمي على الواردات الغذائية لمراعاة عدم منافسة هذه الواردات لم يتم إنتاجه محليا .

من خلال الدراسة التحليلية تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تتميز بنية وهيكل الصادرات الجزائرية بالتركيز السلعي حيث يتكون من نوع واحد من السلع وهي المحروقات ويعتمد عليها بشكل شبه كلي.

- تعتبر المواد الغذائية من أهم السلع المستوردة من طرف الجزائر حيث ان فاتورتها في تزايد مستمر خلال السنوات الخيرة.
- تذبذب رصيد الميزان التجاري بين تحقيق الفائض سنوات 2000-2004 بمقابل انخفاض شديد سنوات 2008-2009 وهكذا....
- عرفت الواردات الغذائية تطورا كبيرا ومستمر من حيث الكمية والقيمة إضافة إلى تغيرات هيكلية كبيرة.
- منطقة الإتحاد الأوروبي هي أهم منبع للواردات الغذائية الجزائرية حيث تشكل 50% من واردات ومنه يعتبر الإتحاد الأوروبي أهم شريك للجزائر

اختيار الفرضيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها تم اختيار الفرضيات على النحو التالي:

- ❖ الفرضية الأولى: التي تقول أن الواردات الغذائية تؤثر بشكل كبير على الميزان التجاري الجزائري وقد تبين صحة هذه الفرضية وذلك من خلال تحليلها لأثر الواردات الغذائية على الميزان التجاري الجزائري حيث في بعض الأحيان سجل عجز كبير في رصيده.
- ❖ الفرضية الثانية: التي تقول توجد علاقة متبادلة بين الواردات الغذائية والميزان التجاري الجزائري وقد تبين صحة هذه الفرضية حيث أن العلاقة بين الواردات الغذائية والميزان التجاري علاقة وثيقة وذلك لما للواردات الغذائية من أثار يمكن أن تكون سلبية أو إيجابية، الأمر الذي يسمح إما بتحقيق فائض أو توازن أو عجز في الميزان التجاري.
- ❖ الفرضية الثالثة: التي تقول يرتبط رصيد الميزان التجاري بأسعار الوردات الغذائية من خلال الدراسة تم التأكد من صحة هذه الفرضية حيث يتأثر رصيد الميزان التجاري بطريقة غير مباشرة بتغيرات أسعار الواردات الغذائية وذلك بتأثير على عوائد المحروقات واحتياطي العملة الصعبة.

توصيات الدراسة

من خلال هذه الدراسات سنقدم مجموعة من التوصيات التي نراها عامة ومصيرية ونذكر منها :

إعادة الاعتبار للقطاع الصناعي والزراعي في السياسة الاقتصادية ، ويكون بإعطاء القطاع الزراعي الدور الريادي في الاقتصاد، ومنح الأولوية لتحسين وتكثيف الإنتاج الصناعي والغذائي وخاصة المواد الرئيسية كالحبوب ... ويعتبر ذلك هو المدخل الصحيح لتفادي نخاطر التبعية الغذائية والاستعداد لمرحلة ما بعد البترول والغاز الذي لا يمكن الاستمرار في الاعتماد عليه لتمويل الواردات العدائية بصفة خاصة والتنمية بصفة عامة .

الخاتمة:

* زيادة الاستثمارات في مجال الصناعات للمواد الغذائية المصنعة ونصف المصنعة واتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة التي تساعد في رفع الإنتاج والتحسين من معدلات الإنتاجية .

* تكوين مخزون طوارئ استراتيجي من المواد الرئيسية الاستهلاكية يغطي ستة أشهر على الأقل نظرا لأهمية هذه المواد في تنظيم واستقرار المناخ للاستهلاك ، كما يساعد على تفادي التقلبات الحادة في الأسواق العالمية بسبب الظروف الطارئة .

* اتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة بترتيب استهلاك المواد الغذائية لكافة السكان أي التنويع في استهلاك المواد الغذائية بهدف تقليص الفجوة الغذائية

* استشعار الأهمية الملحة للتقليل لمشكلة فقد وهدر المواد ال غذائية، وضرورة اتخاذ الدولة للتدابير اللازمة والكفيلة للحد منها من خلال تحسين ظروف الإنتاج وبالتالي تقليص حجم الفجوة ال غذائية وبالتالي زيادة القدرة على توفير المواد الغذائية وتوفير الأمن الغذائي وضمان أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

آفاق الدراسة :

على ضوء نتائج البحث المتحصل عليها من خلال دراستنا التحليلية تجلت لنا بعض النقاط في هذا الميدان والتي يمكن دراستها مستقبلا على سبيل المثال :

* قدرة القطاع الصناعي والزراعي على النهوض بمتطلبات الصناعات الغذائية الأساسية

* تعزيز التعاون بين المزيد من الدول وبمواجهة الأزمات من أجل تحسين الأمن الغذائي وتقليص الاستيراد

* علاقة الفجوة الغذائية بمؤشر الأسعار والقدرة الشرائية في الجزائر دراسة قياسية .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

I. المراجع

1. إيمان عطية ناصف، هشام محمود عمارة: مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، مصر، ط1.
2. بسام الحجار: العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان،ط1، 2003.
3. جاسم محمد: التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
4. حسن فليح خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية ، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، ط1، 2001.
5. حسن فليح خلف: التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن،2004.
6. خالد محمد السواعدي: التجارة الدولية، النظرية وتطبيقاتها، ط1، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
7. سامر أيوب: موسوعة الكتاب ومختصرات من المصطلحات الاقتصادية، لبنان،1999.
8. سعدون حسين فرحات: الاقتصاد الدولي، المملكة العربية، السعودية، ط1، 2007.
9. سعيد عبد العزيز عثمان: مقدمة في الاقتصاد العام، عالم الكتاب للنشر والتوزيع،2004.
10. سمير نيهام: اتجاهات تطور التجارة الخارجية وأثرها في النمو الاقتصادي، كلية الإدارة والاقتصاد ،،جامعة الموصل ، 1999.
11. عادل أحمد حشيش: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، مصر، ط1، 2001.
12. عبد الرحمن يسرى أحمد: الاقتصاديات الدولية، مؤسسة شبابا الجامعة،؟ مصر1993.
13. عدنان تايه النعيمة: إدارة العملات الأجنبية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن،ط1.
14. عمر صخري: التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .
15. كامل شكري ، رمضان محمد وآخرون: مبادئ الاقتصاد الكلي الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الأردن،2002،

16. محمد عبد العزيز، مدحت العقاد النقود والبنوك والعلاقات الاجتماعية الدولية، دار النهضة للطباعة بيروت،ص299.

17. مورد خاني تزياني: الإقتصاد الدولي، مدخل البيانات، ترجمت محمد إبراهيم منصور وسعود عطية، دار المريخ للنشر المملكة العربية السعودية، ط1، ص207.

18. مصطفى علي:المجلة العلمية لبحوث الصينية المصرية، جامعة حلوان،2004.

19. السعيد بريبش: الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر الجزائر، ط1، 2007.

II. الأطروحات:

1. دوحة سلمى: أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية.

III. التقارير:

1. التقرير السنوي لسنة 2015–المتضمن التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر الصادر عن بنك الجزائر نوفمبر 2016.

2. الوكالة العامة للحبوب.

3. بنك الجزائر: التقرير السنوي2006.

4. بنك الجزائر الإحصائية الثلاثية رقم 42–2018.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر الواردات الغذائية على الميزان التجاري حيث تعكس نسبة الصادرات الغذائية إلى إجمالي الصادرات عجز الاقتصاد عن توليد فائض في السلع الغذائية، ولقد توصلنا من خلال هذه الدراسة أن الواردات الغذائية من بين أهم السلع المستوردة من طرف الجزائر، حيث ان فاتورتها في تزايد مستمر خلال السنوات الأخيرة ولذلك نوصي بزيادة الاستثمارات في مجال الصناعة للمواد الغذائية المصنعة ونصف المصنعة وكذلك اتخاذ تدابير وإجراءات كفيلة بترشيد استهلاك المواد الغذائية لكافة .

الكلمات المفتاحية: الميزان التجاري – الواردات الغذائية –الجزائر- الصادرات.

مقدمة:

-تعتبر الواردات الغذائية من المشاكل التي تعاني من فاتورتها الضخمة ميزانية الدولة وذلك سبب سياسات الاستيراد غير المدروسة وغير الموفقة وتأثيرها على الميزان التجاري الذي يشهد مؤخرا عجزا كبير سبب زيادة كمية الأستيراد للمواد الغذائية وعليه تحاول في هذا البحث الإجابة عن الإشكالية التالية:

مامدى تأثير الواردات الغذائية على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2018؟

إلى جانب هذه الإشكالية الرئيسية ومن أجل الإلمام بموضوع الدراسة قمنا يطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

ما هو الميزان التجاري؟ ومحدداته؟

ما هي الواردات الغذائية؟ وفيما تتمثل أهميتها؟

ما مدى تأثير الواردات الغذائية على الميزان التجاري في الجزائر بصفة خاصة؟

الفرضيات:

قمنا بوضع الفرضيات التالية:

الواردات الغذائية تؤثر بشكل كبير على الميزان التجاري الجزائري.

توجد علاقة متبادلة بين الواردات الغذائية والميزان التجاري الجزائري.

يرتبط رصيد الميزان التجاري بأسعار الواردات الغذائية.

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى:
- التعرف على ماهية الميزان التجاري والواردات الغذائية.
- محاولة دراسة أسعار بعض المواد الغذائية وتأثيرها على توازن الميزان التجاري.
- محاولة معرفة صيغة الميزان التجاري من خلال توضيح هيكل الصادرات والواردات.
- معرفة مدى تأثير الميزان التجاري الجزائري بالواردات الغذائية.

أهمية الدراسة:

- تعتبر الواردات الغذائية بالغة الأهمية ولا يمكن الاستغناء عنها حيث تغطي للتجارة الخارجية الفرصة لكل دولة في الحصول على بعض السلع التي لا تتوفر لديها، أما الميزان التجاري فتمكن أهمية في أنه المؤشر الرقمية للوضعية الخارجية للدول .
- وتتجلى أهمية الدراسة في إبراز أثر الواردات الغذائية على الميزان التجاري الجزائري، حيث ركزنا على إبراز أسعار بعض المنتجات الغذائية في عملية الاستيراد في الاقتصاد الجزائري، ولما لذلك من أثر على الاقتصاد الوطني.

هيكل الدراسة:

قصد الإجابة على التساؤلات الواردة ضمن إشكالية الدراسة واختيار الفرضيات ثم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين هما نظري والآخر تطبيقي كالتالي:

الفصل الأول: الإطار النظري للميزان التجاري والواردات الغذائية: حيث قمنا بتقسيمه إلى مبحثين كالآتي:

*يتناول المبحث الأول من هذه الدراسة ماهية الميزان التجاري أما المبحث الثاني يتناول ماهية الواردات الغذائية.

*الفصل الثاني: تحليل الميزان التجاري والواردات الغذائية: ثم تقسيم هذا الفصول إلى مبحثين: تطرق المبحث الأول إلى الدراسات السابقة للموضوع والقيمة المضافة، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى الدراسة التحليلية للميزان التجاري والواردات الغذائية.

الجدول رقم (01-04) تطور الواردات الغذائية من 2000إلى 2018.
الوحدة: (مليار دولار أمريكي)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الواردات	28.166	26.133	25.681	22.169	21.912	19.912	19.204	19.831	21.424	16.338
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
الواردات	16.342	22.791	19.852	19.062	20.103	14.314	14.027	20.241	20.191	

من إعداد الطالبة وبالاعتماد على بنك الجزائر التقرير السنوي2006.

الجدول رقم (01-06) توزيع الواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصاديين خلال الفترة (2000-2016)

السنة:	الإتحاد الأوروبي	خارج	دول أوروبية أخرى:	دول أمريكا الجنوبية:	آسيا (دون الدول العربية):	الدول العربية (دون U.M.A:).	دول المغرب العربي:	بقية دول إفريقيا:	الجموع:
2000	5.256	2.194	0.603	0.142	0.599	0.144	0.052	0.119	9.173
2001	5.903	2.125	0.636	0.269	0.579	0.179	0.072	0.085	9.940
2002	6.732	2.485	0.757	0.385	0.943	0.366	0.127	0.087	12.009
2003	7.954	2.242	0.855	0.567	1.206	0.418	0.120	0.125	13.534
2004	10.097	3.071	1.097	1.166	1.952	0.525	0.169	0.175	18.308
2005	11.255	3.506	1.058	1.249	2.506	0.387	0.217	0.148	20.357
2006	11.729	3.738	0.777	1.281	3.055	0.493	0.235	0.148	21.456
2007	14.727	5.363	0.715	1.672	4.318	0.621	0.284	0.231	27.631
2008	10.985	7.245	0.659	2.179	6.916	0.705	0.395	0.395	39.479
2009	20.772	6.435	0.728	1.866	7.474	1.089	0.478	0.478	39.294
2010	20.704	6.519	0.388	2.380	8.280	1.262	0.544	0.544	40.473
2011	24.616	6.219	0.579	3.931	8.873	1.760	0.691	0.691	47.247
2012	26.333	6.160	1.652	3.590	9.538	1.555	0.807	0.807	50.376
2013	28.724	6.695	1.213	3.466	10.623	2.414	1.029	1.029	55.028
2014	29.684	8.436	0.886	3.815	12.916	1.962	0.738	0.738	58.518
2015	25.485	7.363	1.225	2.822	11.850	1.918	0.680	0.359	51.702
2016	22.179	6.295	0.909	2.857	11.618	1.934	0.697	0.238	46.727

تحليل الجدول

-إن منطقة الإتحاد الأوروبي هي أهم منبع للواردات الجزائرية حيث تشكل أكثر من 80% من واردات الجزائر ومن خلال معطيات الجدول نلاحظ أن قيمة الواردات التي مصدرها الإتحاد الأوروبي في تزايد مستمر، حيث انتقلت من 5.256 مليار دولار سنة 2000 إلى 11.255 مليار دولار سنة 2005، وهذا نتيجة الدخول اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حيز التنفيذ ابتداء من 2005 بقيت قيمتها في تزايد مستمر فبلغت سنة 2014 ما قيمة 29.684 مليار دولار وذلك بنسبة 50.72 من إجمالي الواردات، ورغم انخفاض قيمتها خلال السنتين المواليتين 2015/2016 حيث بلغت قيمتها على التوالي 25.485 و22.179 مليار دولار إلا أنه بقى الإتحاد الأوروبي هو الممون الأول للواردات الغذائية الجزائرية.

-ثم تأتي دول آسيا (دون الدول العربية) في المرتبة الثانية حيث نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع قيمة الواردات حيث انتقلت من 0.599 مليار دولار سنة 2000 لتصل إلى 12.916 مليار دولار سنة 2014 وإلى 11.850 و 11.618 مليار دولار خلال سنتي 2015و 2016 على التوالي وهذا سعيا من الدولة الجزائرية إلى تنويع شركائها التجاريين خارج المنطقة الروبية.

-تأتي دول أمريكا الجنوبية ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية QCDE في نسبة 5.63% من إجمالي الواردات الجزائرية.

-مما سبق يتضح أن الإتحاد الأوروبي هو أهم شريك تجاري للجزائريين حيث الصادرات والواردات.

أم خلال سنة 2017-2018 فقد كانت روسيا تحتل المرتبة الأولى تليها كل من كوريا الجنوبية والهند وهذا راجع لتطور العلاقات بين الجزائر وهذه الدول

خاتمة:

واجهت الجزائر أثناء مسيرتها التنموية، وتحقيق تقدمها الاقتصادي والاجتماعي صعوبات ومشاكل عديدة في شتى النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، غير أن مشكلة الواردات الغذائية تعتبر من أهم المشكلات لكونها تشكل تحديا خطيرا للاقتصاد الجزائري، وترتبط ارتباطا وثيقا بحياة الإنسان وأمنه واستقراره، إضافة إلى أن القضاء على هذه المشكلة أو على الأقل التقليل من حدتها يعد انطلاقة حتمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولمواجهة هذه المشكلة قامت السلطة بإعداد وتطبيق عدة مخططات وسياسات كانت تهدف إلى تطوير القطاع الصناعي والزراعي وتحقيق مستويات ملائمة من الأمن الغذائي غير أن هذه السياسات والبرامج لم تأت بثمارها المنتظرة بل ساهمت في زيادة الطلب على الواردات الغذائية واستهدفت هذه الدراسة تسليط الضوء على أهم السلع الغذائية المستوردة وتأثيرها على الميزان التجاري.

أولا : النتائج:

من خلال الدراسة النظرية ثم استخلاص النتائج التالية:
رصيد الميزان التجاري= إجمالي صادرات البلد(X)- إجمالي واردات البلد(X).
حالة العجز يكون فيها الميزان التجاري سالب وهي الحالة التي تكون فيها الواردات أكبر من الصادرات.
الاختلال في الميزان التجاري له أسباب عديدة منها: أسباب هيكلية ودورية وعوائق تجارية.
يعد سعر الصرف من العوامل المهمة المؤثرة في حجم الطلب على الواردات الغذائية.
الطلب على الواردات هو فائض الاستهلاك المحلي عن الناتج المحلي فعندما يزيد الدخل الحقيقي فإن الاستيراد المحلي يمكن أن يزيد بأسرع من معدل الزيادة في الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص حجم الواردات.
تعهد الدولة إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات اللازمة لفرض تحديد كمي على الواردات الغذائية لمراعاة عدم منافسة هذه الواردات لم يتم إنتاجه محليا .

توصيات الدراسة

من خلال هذه الدراسات سنقدم مجموعة من التوصيات التي نراها عامة ومصيرية ونذكر منها :
إعادة الاعتبار للقطاع الصناعي والزراعي في السياسة الاقتصادية ، ويكون بإعطاء القطاع الزراعي الدور الريادي في الاقتصاد، ومنح الأولوية لتحسين وتكثيف الإنتاج الصناعي والغذائي وخاصة المواد الرئيسية كالحبوب ... ويعتبر ذلك هو المدخل الصحيح لتفادي نخاطر التبعية الغذائية والاستعداد لمرحلة ما بعد البترول والغاز الذي لا يمكن الاستمرار في الاعتماد عليه لتمويل الواردات العدائية بصفة خاصة والتنمية بصفة عامة .
* زيادة الاستثمارات في مجال الصناعات للمواد الغذائية المصنعة ونصف المصنعة واتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة التي تساعد في رفع الإنتاج والتحسين من معدلات الإنتاجية .
* تكوين مخزون طوارئ استراتيجي من المواد الرئيسية الاستهلاكية يغطي ستة أشهر على الأقل نظرا لأهمية هذه المواد في تنظيم واستقرار المناخ للاستهلاك ، كما يساعد على تفادي التقلبات الحادة في الأسواق العالمية بسبب الظروف الطارئة .
* اتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة بترتيب استهلاك المواد الغذائية لكافة السكان أي التنويع في استهلاك المواد الغذائية بهدف تقليص الفجوة الغذائية
* استشعار الأهمية الملحة للتقليل لمشكلة فقد وهدر المواد الغذائية، وضرورة اتخاذ الدولة للتدابير اللازمة والكفيلة للحد منها من خلال تحسين ظروف الإنتاج وبالتالي تقليص حجم الفجوة الغذائية وبالتالي زيادة القدرة على توفير المواد الغذائية وتوفير الأمن الغذائي وضمان أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.